التقرير الاقتصادي لدولة الكويت

ديسمبر 2024 - غرفة تجارة وصناعة الكويت

تنويه

تقدم الإدارة الاقتصادية في غرفة تجارة وصناعة الكويت تقريراً اقتصادياً يتناول التطورات الحالية و توقعاتها للاقتصاد، والميزانية العامة، والحساب الجاري، والسياسة النقدية والائتمان، والتضخم. بالإضافة إلى توقعات لعدد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية الأخرى.

النقاط الرئيسية

- يُتوقع أن ينكمش الاقتصاد الكويتي بنسبة 1% في عام 2024؛ نتيجة تراجع إنتاج النفط. ومع ذلك، يُرجح أن يشهد تعافيًا ملحوظًا في عام 2025، بمعدل نمو قدره 5%، مدعومًا باستئناف إنتاج النفط وارتفاع بنسبة 3.5% في أداء القطاعات غير النفطية.

- تواجه الكويت عجزًا ماليًا يُقدر بـ 1.5 مليار دينار كويتي في السنة المالية 2024/2023، نتيجة تصاعد الإنفاق الحكومي. ومن المتوقع أن يحافظ الحساب الجاري على فائض قوي يبلغ 11 مليار دينار كويتي، مدفوعًا بالإيرادات المستقرة من صادرات النفط وعوائد الاستثمارات.

- أقدمت الحكومة على تنفيذ سلسلة من الإصلاحات لتعزيز الأداء الاقتصادي، بما في ذلك تحسين آليات تنفيذ المشاريع وتحديث القوانين المرتبطة بالأعمال التجارية. ومع ذلك، يبقى إشراك القطاع الخاص ضرورة محورية لتحقيق نمو مستدام وضمان استقرار اقتصادي طويل الأمد.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الكويتي انكماشًا طفيفًا بنسبة 1% في عام 2024، إذ يساهم النشاط غير النفطي القوي في التخفيف من آثار انخفاض إنتاج النفط. ومع ذلك، يُتوقع أن يسجل الاقتصاد نموًا قويًا بنسبة 5% في عام 2025، مدفوعًا باستمرار الزخم في القطاعات غير النفطية واستئناف إنتاج النفط.

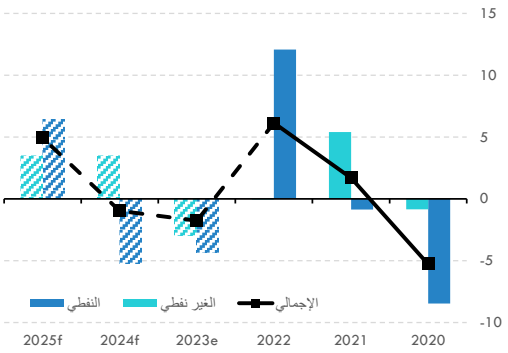

***الرسم البياني 1** – الناتج الإجمالي الحقيقي (نمو سنوي %)*

المصادر: الإدارة المركزية للإحصاء و تقديرات غرفة تجارة و صناعة الكويت

في عام 2024، بدأ النشاط غير النفطي في التعافي بشكل ملحوظ. ووفقًا لأحدث البيانات الإحصائية، شهد النشاط الاقتصادي غير النفطي تحسنًا خلال الربع الثاني من العام، حيث سجل نموًا بنسبة 2.8% مقارنة بالربع السابق، وارتفاعًا بنسبة 2.5% خلال النصف الأول مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

هذا التحسن يتماشى مع مجموعة من المؤشرات الإيجابية التي تعكس تعافي الاقتصاد. على سبيل المثال، أظهر مؤشر مديري المشتريات الصادر عن وكالة S&Pللفترة المنتهية في يونيو 2024 تحسنًا في النشاط غير النفطي مقارنة بالعام السابق. علاوة على ذلك، سجل المؤشر في نوفمبر 2024 مستوى 55.9 نقطة، مرتفعًا من 52.7 نقطة في أكتوبر، وهو أعلى مستوى منذ يوليو 2020. تشير هذه البيانات إلى تحسن مستمر في ظروف الأعمال غير النفطية للشهر الثالث على التوالي، مما يعزز احتمالات تحقيق أداء قوي بنهاية العام.

إضافة إلى ذلك، شهدت ثقة المستهلك تحسنًا كبيرًا على مدار عام 2024. فقد بلغ متوسط مؤشر "آراء" 114 نقطة حتى أكتوبر، بزيادة قدرها 9% على أساس سنوي، مدفوعًا بتحسن التوقعات الاقتصادية.

على الصعيد السياسي، وبعد حل مجلس الأمة في وقت سابق من العام، كثفت الحكومة جهودها لتعزيز الأداء الاقتصادي. وأصبحت المشاريع التنموية والإصلاحات الاقتصادية أولوية قصوى على جدول أعمالها. ولتسهيل تنفيذ المشاريع الكبرى مثل ميناء الزور والمناطق الاقتصادية والجزر الشمالية، تدخل مجلس الوزراء بشكل مباشر لإزالة العقبات البيروقراطية والمالية.

في السياق نفسه، أدت التحديثات الأخيرة في قوانين الهجرة والأعمال إلى تبسيط العمليات التجارية، لا سيما في مجالات تأسيس المشاريع الجديدة والاحتفاظ بالكوادر البشرية. كما تعمل وزارة التجارة بجدية على تحسين بيئة الأعمال من خلال إصدار أو تعديل قرارات وزارية تهدف إلى دعم القطاع الخاص. ومؤخرًا، ألغت الوزارة القرار المثير للجدل المتعلق بفرض رسوم مرتفعة على الوافدين الذين تجاوزوا سن الستين. بالإضافة إلى ذلك، سمحت بدمج بعض الأنشطة التجارية لتقليل التكرار في إصدار التراخيص.

نتوقع أن ينمو الاقتصاد غير النفطي للكويت بنسبة 3.5% في عام 2024، مع استمرار هذا الأداء القوي في عام 2025. كما تُظهر تقديراتنا تفاؤلًا أكبر بإمكانات الاقتصاد الكويتي مقارنة بالمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، الذي يتوقع نموًا بنسبة أكثر تحفظًا تبلغ 2.0%.

على الجانب الآخر، من المتوقع أن يبقى إنتاج النفط الخام منخفضًا نتيجة تمديد تخفيضات أوبك+. ففي ديسمبر 2024، قررت أوبك+ تمديد تخفيضاتها حتى أبريل 2025 بسبب ضعف الطلب العالمي على النفط. وتشير التقديرات إلى أن إنتاج النفط قد انخفض بنسبة 5.2% في عام 2024. ومع ذلك، إذا لم يتم تمديد هذه التخفيضات، فمن المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط بنسبة 6.5% في عام 2025.

الميزانية المالية العامة

كما كان متوقعًا، أظهرت البيانات الرسمية تدهورًا في الوضع المالي للكويت خلال السنة المالية 2024/2023، نتيجة تسجيل أعلى فاتورة إنفاق في تاريخ البلاد إلى جانب انخفاض إيرادات النفط. بلغ العجز المالي 1.5 مليار دينار كويتي (ما يعادل -3.1% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة بفائض قدره 6.5 مليار دينار كويتي (+11.5% من الناتج المحلي الإجمالي) في السنة المالية 2023/2022. هذا التدهور يعكس زيادة كبيرة في فاتورة الأجور، إنفاقًا استثنائيًا على الدعم، وارتفاعًا طفيفًا في الإنفاق الرأسمالي. حيث ارتفعت نفقات الدعم بنسبة 34% على أساس سنوي، بينما زادت الأجور المدفوعة بنسبة 12%، وارتفع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 9%.

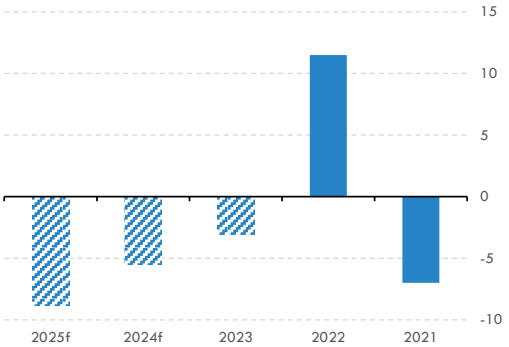

الرسم البياني 2 *– الميزان المالي بعد تحويلات صندوق الأجيال القادمة (نسبة % من الناتج الإجمالي)*

المصادر: وزارة المالية و تقديرات غرفة تجارة و صناعة الكويت

في ضوء هذه التطورات، تُظهر الميزانية الرسمية للسنة المالية 2025/2024 جهودًا واضحة لكبح الإنفاق. مقارنة بالميزانية السابقة، انخفضت النفقات بنسبة 7% نتيجة لعودة الدعم إلى مستوياته المعتادة بانخفاض قدره 24%. كما يُتوقع تراجع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 8%. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن العجز المالي سيصل إلى 5.5 مليار دينار كويتي، بناءً على افتراض أن يبلغ متوسط سعر نفط 70 دولارًا للبرميل وإنتاج يومي يُقدر بـ2.55 مليون برميل.

تُدرك الحكومة أن الوضع المالي الحالي هش ويتسم بعجز هيكلي ناتج عن النفقات المرتفعة على الأجور والدعم، إضافة إلى الاعتماد على مصدر واحد وغير مستدام للإيرادات. استجابةً لذلك، تعمل الحكومة على اتخاذ خطوات جادة لترشيد الإنفاق وتحسين الكفاءة المالية. ومن أبرز هذه الجهود، تسريع العمل على إعادة هيكلة فاتورة الأجور، التي ظلت مؤجلة منذ عام 2012، حيث أصبحت الآن تحت دراسة جادة من مجلس الوزراء. بالتوازي مع ذلك، بدأت الحكومة في ضبط مصروفات الدعم من خلال تشديد الرقابة على توزيعه والقضاء على الثغرات التي تؤدي إلى الهدر.

ومع كل هذه الجهود، تشير توقعاتنا إلى استمرار تدهور الوضع المالي للكويت في السنة المالية 2025/2024. ومن المرجح أن يرتفع العجز إلى 2.9 مليار دينار كويتي (ما يعادل 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي)، بناءً على متوسط سعر 77 دولارًا للبرميل النفط، وإنتاج يومي يُقدر بـ2.55 مليون برميل.

الحساب الجاري

من المتوقع أن تحقق الكويت فائضًا إيجابيًا في ميزان المدفوعات لعام 2024، مدعومًا بتدخل أوبك+ في أسواق النفط العالمية، الذي ساهم في استقرار أسعار النفط. يُتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام التصدير الكويتي 77.8 دولارًا للبرميل هذا العام، بانخفاض قدره 5.7% مقارنة بالعام السابق. وعلى الرغم من تخفيضات الإنتاج، ساعدت هذه الأسعار الكويت في الحفاظ على إيرادات قوية من صادرات النفط، التي تشكل أكثر من 90% من إجمالي سلة صادرات البلاد. من المنتظر أن تصل عائدات صادرات النفط إلى 21.8 مليار دينار كويتي، مما يفوق بكثير الواردات المتوقعة التي تقدر بـ10.7 مليار دينار كويتي، والتي يُتوقع

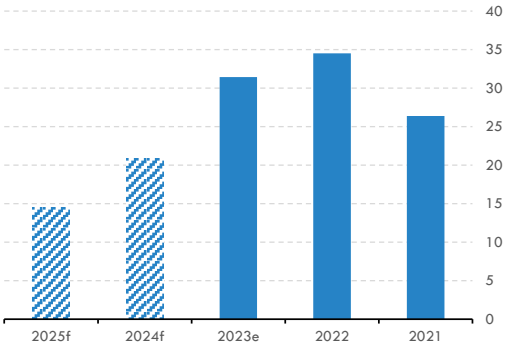

***الرسم البياني 3** – الحساب الجاري (نسبة % من الناتج الإجمالي)*

المصادر: بنك الكويت المركزي و تقديرات غرفة تجارة و صناعة الكويت

أن ترتفع مع انتعاش النشاط الاقتصادي غير النفطي. نتيجة لذلك، يُتوقع أن يسجل الميزان التجاري فائضًا قدره 13.1 مليار دينار كويتي، ما يعادل 24.9% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024.

على الجانب الآخر، من المتوقع أن تزيد السحوبات من قطاع الخدمات والتحويلات الخارجية، إلا أن تدفقات الدخل الاستثماري القوية ستساهم في موازنة هذه الزيادات. ووفقًا لمؤشر MSCI، ارتفعت الأسواق العالمية للأسهم بنسبة 20.8% حتى منتصف ديسمبر 2024، وهو أداء أقل قليلاً مقارنة بمكاسب عام 2023 التي بلغت 24.4%. من المتوقع أن يُسجل الحساب الجاري تدفقات دخل استثماري بقيمة 8.9 مليار دينار كويتي لعام 2024، مما يعوض التدفقات الخارجة المتوقعة بقيمة 6.2 مليار دينار كويتي لقطاع الخدمات و4.8 مليار دينار كويتي للتحويلات المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن تحويلات العاملين قد شهدت زيادة نتيجة ارتفاع معدلات التوظيف التي تم تسجيلها خلال العام.

الائتمان والسياسة النقدية[1]

قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة بمقدار 0.25% في ديسمبر 2024، وهو الخفض الثالث على التوالي، مع توقعات بأن تكون وتيرة التخفيضات أبطأ في عام 2025. من جانبه، تبنى بنك الكويت المركزي نهجًا تدريجيًا في تعديل سعر الخصم لضمان توافقه مع الظروف الاقتصادية المحلية. ففي 19 سبتمبر 2024، خفض بنك الكويت المركزي سعر الخصم بمقدار 25 نقطة أساس ليصل إلى 4.00%. ومع ذلك، لم يقم البنك باتباع الخطوة الأخيرة للاحتياطي الفيدرالي.

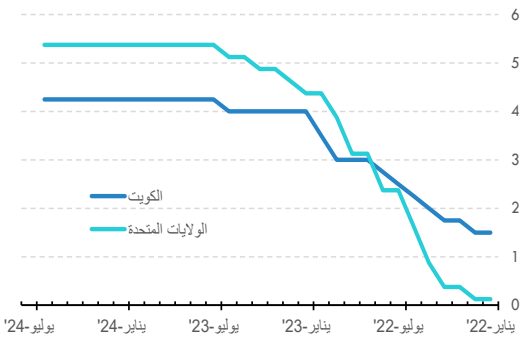

***الرسم البياني 4** – سعر الفائدة (%)*

المصادر: بنك الكويت المركزي و الفدرالي الأمريكي

[1] تمت مراجعة بيانات الائتمان التابعة للبنك المركزي في أغسطس 2021. وبالتالي، تقتصر المقارنات التاريخية لنسب النمو السنوي على الفترة من أغسطس 2022 فصاعداً.

أما على صعيد أداء الائتمان في الكويت خلال الربع الثالث من عام 2024، فقد أظهرت النتائج تباينًا ملحوظًا. حيث بلغ نمو الائتمان 0.4% فقط خلال الربع، حيث ساهم النمو القوي في الإقراض التجاري وإقراض الأفراد في تعويض الانخفاض المسجل في الإقراض المصرفي. قاد قطاعا البناء والعقارات نمو الإقراض التجاري، في حين سجل إقراض الأفراد أفضل أداء له خلال سبعة أرباع. من المتوقع أن تُسهم التخفيضات الأخيرة في أسعار الفائدة في تعزيز توسع الائتمان خلال الأشهر المقبلة.

التضخم

شهدت معدلات التضخم في الكويت تباطؤًا ملحوظًا خلال عام 2024، حيث سجل معدل التضخم العام في أكتوبر 2.4%، وهو أدنى مستوى منذ أكتوبر 2020. يعكس هذا التراجع انخفاض وتيرة ارتفاع الأسعار في جميع الفئات، مع تميز المواد الغذائية والإسكان كأبرز العوامل المؤثرة. وكان هذا التباطؤ مدعومًا باستقرار الأسعار أو انخفاضها، حيث شهدت أسعار المواد الغذائية عالميًا اتجاهًا تنازليًا خلال النصف الأول من عام 2024. ومع ذلك، بدأت الأسعار في الارتفاع مجددًا، مما قد يؤدي إلى ضغوط سعرية محلية لاحقًا.

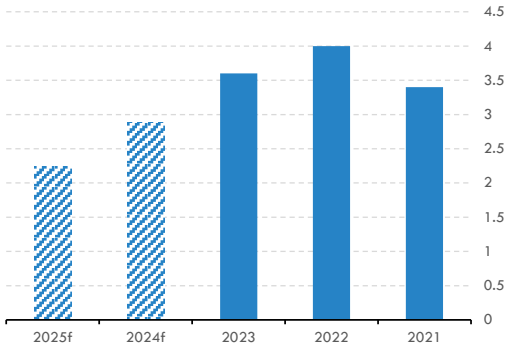

الرسم البياني 5 *– نسبة التضخم (متوسط التغير السنوي)*

المصادر: الإدارة المركزية للإحصاء و تقديرات غرفة تجارة و صناعة الكويت

في قطاع الإسكان، استمرت الإيجارات السكنية في التراجع التدريجي، حيث بقيت مستقرة تقريبًا مقارنة بعام 2023، مسجلة زيادة طفيفة بنسبة 0.1% على أساس سنوي حتى الربع الثاني من العام. تؤكد البيانات الأخيرة استمرار هذا الاتجاه، مما ساهم في تقليص الضغط على أسعار المستهلك. كما استفاد الاقتصاد المحلي من استقرار أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية بشكل عام.

من المتوقع أن يبلغ متوسط التضخم لعام 2024 حوالي 2.9%، وهو انخفاض ملحوظ مقارنة بمعدل 3.7% في عام 2023. وتشير التوقعات إلى استمرار هذا الاتجاه التراجعي، ليصل معدل التضخم إلى 2.2% في عام 2025، مع تزايد استقرار الأسعار وتوازن السوق، مما يعكس جهودًا مستدامة لتحسين الظروف الاقتصادية في الكويت.

النظرة المستقبلية

منذ مايو 2024، بدأت الحكومة باتخاذ خطوات مباشرة لإصلاح المشهد الاقتصادي في الكويت. حيث تمثل القرارات الداعمة للأعمال التجارية، إلى جانب الالتزام المتجدد بتنفيذ المشاريع التنموية المعلقة، تحركًا إيجابيًا نحو تحفيز الاقتصاد وخلق الزخم اللازم لتحقيق التنمية.

مع ذلك، يواجه الاقتصاد لحظة حاسمة تتطلب تكاتف الجهود بين مختلف الأطراف. فمن الواضح أن الحكومة لا تستطيع بمفردها قيادة عملية التحول الاقتصادي.

ولتحقيق الأهداف الطموحة المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص، يجب أن يكون القطاع الخاص شريكًا حقيقيًا وفاعلًا في عملية التنمية.

إن تعزيز الحوار والتشاور مع القطاع الخاص أمر بالغ الأهمية، حيث يساعد هذا النهج في تجنب القرارات الأحادية التي، رغم حسن النوايا، قد تؤدي إلى عرقلة النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص. علاوة على ذلك، لا يمكن معالجة التحديات الكبرى، مثل تعزيز فرص التوظيف وتحقيق التنمية المستدامة، دون دعم القطاع الخاص، الذي يُعَد المحرك الرئيسي لتوفير فرص العمل المنتجة والفرص المجدية على مستوى المنطقة.

انطلاقًا من ذلك، فإن الإصلاحات الشاملة التي تدمج القطاع الخاص كجزء أساسي من العملية الاقتصادية تُعد مفتاحًا لتعزيز الاستدامة المالية وتحفيز النمو الاقتصادي. وتشمل الأولويات الرئيسية توجيه النفقات العامة نحو الاستثمارات التنموية ذات القيمة المضافة، وتحسين الأطر التنظيمية بالتشاور مع القطاع الخاص لتعزيز بيئة الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر الاستثمار في رأس المال البشري والابتكار عنصرًا أساسيًا لمعالجة التحديات الاقتصادية طويلة الأمد ودعم النمو المستدام الذي يحقق الازدهار للجميع..

توقعات الاقتصاد الكويتي (ديسمبر 2024)

المؤشر	السنة السنة المالية الوحدة	2025 26/25 توقعات	2024 24/25 توقعات	2023 23/24 تقديرات	2022 22/23	2021 21/22	2020 20/21
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي *	على أساس سنوي (%)	52,216	52,861	50,288	55,985	42,766	32,924
نمو الناتج المحلي النفطي الحقيقي *	على أساس سنوي (%)	5.0	-1.0	-1.8	6.1	1.7	-5.3
نمو الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي *	على أساس سنوي (%)	6.5	-5.2	-4.3	12.1	-0.9	-8.5
انتاج النفط الخام و مكثفات الغاز (المتوسط اليومي)	مليون برميل في اليوم	2.72	2.57	2.71	2.83	2.59	2.63
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي *	مليار دينار كويتي	52,216	52,861	50,288	55,985	42,766	32,924
سعر النفط الكويتي (المتوسط السنوي)	$ برميل	68.7	80.7	84.3	101.5	70.6	40.1
سعر النفط الكويتي (متوسط السنة المالية)	$ برميل	67.0	77.3	84.4	97.2	80.1	43.7
سعر التعادل المالي للنفط **	$ برميل	80.2	86.3	90.2	75.0	77.3	79.8
الميزان المالي (دون أي تحويل لاحتياطي الأجيال القادمة)**	مليار دينار كويتي	-4.6	-2.9	-1.6	6.4	-3.0	-10.8
	% الناتج المحلي الإجمالي	-8.8	-5.5	-3.1	11.4	-7.0	-32.7
الحساب الجاري	% الناتج المحلي الإجمالي	14.5	20.9	31.4	34.5	26.4	4.4
نسبة التضخم (متوسط السنة)	على أساس سنوي (%)	2.2	2.9	3.6	4.0	3.4	2.1

المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات غرفة تجارة و صناعة الكويت

** للسنة المالية

تنويه هام : تضمن هذا التقرير مجموعة من التحليلات والتوقعات والآراء المستندة الى مجموعة من البيانات والمعلومات والتحليلات المأخوذة من مصادر مختلفة متاحة للاطلاع العام، وقد بذلت غرفة تجارة وصناعة الكويت كل العناية اللازمة والمعقولة للتأكد من مدى دقتها وعدم احتوائها على أي خطأ أو نقص، وهي تخلي مسؤوليتها عن ضمان صحتها التامة. جميع البيانات والمعلومات والتحليلات والتوقعات والآراء الواردة في هذا التقرير تعكس الواقع بتاريخ اعداده، وهي بالتالي عرضة للتبديل والتنقيح في ضوء المتغيرات المستقبلية، ولا يقع على الغرفة في هذا الشأن أي التزام بإشعار أي من المطلعين عليها او المستفيدين من محتواها. كل ما ورد في هذا التقرير يمثل نتيجة محتملة حرصت غرفة تجارة وصناعة الكويت على بذل العناية للتأكد من صحتها ودقتها، فأي طباعة أو نسخ أو توزيع -كلي أو جزئي- لما تضمنه هذا التقرير، لا يحمّل الغرفة أي مسؤولية اتجاه أي من الأفراد أو الجهات العامة أو الخاصة.